



خبراء تربويون وأكاديميون أكدوا لـ «الأنباء» أنها تحتاج إلى إصلاحات تربوية وإدارية جذرية للوصول بها إلى مكانة مرموقة

التصنيف الأكاديمي لجامعة الكويت.. لماذا تأخر وكيف يمكننا الارتقاء به؟

■ رغم حجم الإنفاق المادي لجامعة الكويت بقيمة 565 مليون دينار في ميزانية 2019 إلا أنها أخفقت وتراجع مستواها خلال الـ 15 سنة الأخيرة

اجرت التحقيق: آلاء خليفة

جامعة الكويت صرح أكاديمي عريق، حققت سمعة أكاديمية متميزة ليس فقط على مستوى المنطقة بل وعلى المستويين العربي والعالمي. لكن في الآونة الأخيرة أظهرت الكثير من التصنيفات العالمية تأخر مركز جامعة الكويت. فكان لابد من بحث وتفنيد الأسباب التي أدت إلى ذلك وطرح الحلول اللازمة لتعديل هذا الوضع والوصول بجامعتنا العريقة إلى المكانة المرموقة لاسيما مع توافر الإمكانيات المادية والبشرية. «الأنباء» طرحت الملف على عدد من الأكاديميين والخبراء التربويين لاسيما الذين تولوا مناصب قيادية في الجامعة ولديهم خبرة إدارية للوصول معا إلى خارطة طريق متكاملة تتضمن استعراض مكامن الخلل وطرح المقترحات الكفيلة بمعالجتها للوقوف بجامعتنا الكويتية وبمستواها العلمي. أوضح الأكاديميون لـ «الأنباء» ان الفساد هو المتهم الأول في تراجع تصنيف جامعة الكويت. مشيرين إلى ان الصراعات الفئوية تتحكم في اختيار المناصب القيادية للجامعة وكلياتها وكذلك في التعيين والبعثات. وهو ما يحرم أصحاب الكفاءة من الوصول إلى مراكز صنع القرار في الجامعة وبالتالي يحرمها من إنجازات علمية وأكاديمية وإدارية يمكن أن تتحقق على أيدي هؤلاء المتميزين. إضافة إلى ضعف مستوي بعض الأساتذة وتراجع الإنفاق على البحث العلمي والبيروقراطية المتحكمة في مختلف الأفرع الإدارية. وأوضح الأكاديميون انه رغم حجم الإنفاق المادي المخصص لجامعة الكويت والوصول إلى 565 مليون دينار في ميزانية 2019 إلا أنها أخفقت وتراجع مستواها خلال الـ 15 سنة الأخيرة. وحسب الأداء الأكاديمي صنفت جامعة الكويت وفقا لتصنيف URAP في المرتبة 1097 وفي مجلة تايمز للتعليم العالي كان ترتيب الجامعة 600-401 اما بالنسبة لتصنيف الجامعات العالمي QS فجاءت جامعة الكويت في المرتبة 801 وحسب مركز تصنيف جامعات العالم CWUR جاء تصنيف جامعة الكويت في المركز 1256. وفيما لم يسبغ الأكاديميون سيطرة المصالح على عملية تقييم وتصنيف الجامعات على مستوى العالم، نشدوا على ضرورة وضوح الأهداف في التعليم الجامعي وناسفها مع برامج التنمية الشاملة. وتغيير نهج اختيار قيادات الجامعة. وقوانين دوام الموظفين والأساتذة وضرورة تعزيز آليات وسبل ومعدات البحث العلمي. فألى التفاصيل:

- العيسى لـ «الأنباء»: ضرورة فصل التعليم عن السياسة والدين وإلغاء اللجنة التعليمية البرلمانية
- الجسار لـ «الأنباء»: تراجع مستوى بعض الأساتذة والبيروقراطية أثرا على مخرجات وتصنيف الجامعة
- الحمود لـ «الأنباء»: العلة الأساسية هي التقصير في توصيل البيانات الدقيقة للجهات التصنيفية
- على كل من يتبوأ مركزاً قيادياً في مؤسسة تعليمية أكاديمية أن يخلع ثوبه السياسي والقبلي
- أهداف التعليم الجامعي لابد أن تكون واقعية ومتناسقة مع برامج التنمية الشاملة في الدولة
- الدريعي لـ «الأنباء»: لابد من قواعد تلزم الأساتذة بكتابة الأبحاث وتلبية معيار التميز الأكاديمي

نائب مدير الجامعة لشؤون الأبحاث من البروفيسورات المتميزين بحفا من الحاصلين على جوائز بحثية، حيث إن نشر الأبحاث في الجامعات من العوامل المؤثرة في تصنيف المؤسسات الأكاديمية، وبالتالي لابد هيئة التدريس بكتابة الأبحاث وتلبية معيار التميز الأكاديمي للجامعات والخاص باستقطاب دكاترة متميزين أجنبيا قادرين على نشر أوراق بحثية متميزة عابرة للقارات، وقبول طلبة متفوقين من الأجنبيات وفقا للنسب المتعارف عليها في المعايير الأكاديمية للتصنيف، وتنسجج أعضاء هيئة التدريس على المشاركة الفاعلة في المؤتمرات العلمية في الجامعات المتميزة على مستوى العالم. وشدد على ضرورة الالتزام بما يجب أن تكون عليه نسبة أعداد أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للطلبة، وهو من المعايير التي تؤخذ بالحسبان عند تقييم الجامعات.



د. شيخة الجاسم



د. سامي الدريعي



د. إبراهيم الحمود



د. دبدر العيسى



د. دبدر العيسى

■ الجاسم لـ «الأنباء»: لابد من استقطاب أساتذة متميزين لنشر أوراق بحثية عابرة للقارات وقبول طلبة متفوقين من الأجنبيات

هيئة تدريس وحاصلة على الكثير من براءات الاختراعات المقيمة، موضحة أن العلة الأساسية أن جامعة الكويت مقصرة في عدم توصيل البيانات الدقيقة والمعلومات المطلوبة إلى الجهات التصنيفية، موضحة أن جامعة الكويت تقدم كافة الدرجات العلمية. من جانبه، أوضح عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة الكويت د. سامي الدريعي لـ «الأنباء» أن تراجع تصنيف جامعة الكويت بين الجامعات على مستوى العالم يرجع إلى عدة أسباب منها التدخلات السياسية المتكررة ولاسيما في آخر عشرين سنة، بحيث أصبحت السياسة هي سيدة الموقف في كثير من تعيينات القياديين، في حين أنه ينبغي أن يكون معيار الاختيار معيارا علميا وبحثيا بحتا. وأضاف: على سبيل المثال يتم تعيين أساتذة مساعدين مقربين من الإدارة أو من الوزير أو من بعض الأعضاء النافذين ويترك «البروفيسورات» المشهود لهم بالتميز الأكاديمي والبحثي. ولفت إلى أنه في كثير من الحالات يتم تشكيل لجان اختيار مدير للجامعة ويتم الاختيار من قبل اللجنة على أسس أكاديمية صرفة، ثم يلتفت الوزير عن تقرير اللجنة ويختار شخصا آخر لم يتم ترشيحه من قبل اللجنة. وطلب الدريعي بضرورة اختيار

ملاءمة لطبيعة المواد الدراسية والتخصصات المختلفة وتطوير الأنشطة التعليمية للجامعة ووضع إستراتيجية عملية متجددة تعمل على تزويد الجامعة بكافة الاحتياجات من العاملين في سلك التدريس أو الإدارة أو الأعمال المهنية المختلفة. وأكدت الجسار أهمية ومستويات الطلبة واختيار أعضاء هيئة التدريس وفق معايير وكفاءة علمية، والعمل على إزالة الفجوة بين الجامعة والمجتمع وخلق برامج عمل وشراكة تسهم في إحداث تفاعل وتواصل مستمر بين كليات الجامعة والمؤسسات المجتمعية كل بحسب التخصص وما يخدم سوق العمل الوظيفي والمهني.

تصنيفات غير دقيقة

من ناحيته، أوضح رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د. إبراهيم الحمود لـ «الأنباء» أن جامعة الكويت في هذه التصنيفات ليست مختلفة عن غيرها من الجامعات، فعلى سبيل المثال جامعة الكويت تضم كل التخصصات ولا يمكن مقارنتها بجامعة بعضها تخصص أو اثنتان. وحالي 40 ألف طالب و2000 عضو

الرؤية العلمية والمنهجية في إدارة الجامعة بكافة قطاعاتها، وأصبحت القرارات تصنع وتتخذ بانفرادية.

واقعية الأهداف

وأشارت الجسار إلى وجود تخطي في أعمال اللجان الهامة مثل التعيينات والترقيات والبعثات في الأقسام العلمية وعلى مستوى لجان الجامعة، مطالبة بضرورة مراجعة الأهداف العامة للتعليم الجامعي على أن تكون واقعية واضحة ومتناسقة وشاملة ومتوازنة ترتبط مع أهداف المجتمع الكويتي ومطلوبات برامج التنمية الشاملة في الدولة وتدريب الطلبة على مهارات البحث العلمي وتشجيع أعضاء هيئة التدريس والعاملين على الإسهام في الأنشطة البحثية والتقنية وتوفير برامج الدعم المادي والمعنوي والتواصل مع مراكز البحث المحلية والإقليمية والعالمية. وشددت الجسار على ضرورة إسهام المؤسسات الجامعية بتفعيل أدوارها في تطوير المجتمع وخلق التوازن بين التخصصات في مجال التعلم الجامعي والتعلم العملي وإيجاد آلية تعمل على القيام ببرامج دورية للتقييم والتطوير الشامل بكافة أنواع البرامج الجامعية كل 5 سنوات، وتطوير طرق وأساليب التدريس المتبعة الحالية بحيث تصبح أكثر

سيطرة الصراعات الفئوية فيما يخص السيطرة على المناصب القيادية وانتقال صراعات المناصب والترقيات من المجتمع إلى الجامعة، فقد برزت ظاهرة التدخل الجري من قبل التكتلات السياسية ونواب البرلمان وبعض قيادات الدولة في مراكز صناعة القرار إلى أعمال لجان اختيار رئيس الجامعة والعمداء ورؤساء الأقسام والتعيينات والبعثات، وللأسف أصبحت تفرق في فساد علني على حساب كفاءة الاختيار والكفاءة، والدليل هناك العديد من قرارات تعيين العمداء ورؤساء أقسام وترقيات، والوظائف الإدارية مطعلة بسبب التدخلات الخارجية.

تراجع المستوى العلمي والمهني لبعض أعضاء هيئة التدريس مما انعكس على مستوى الخريجين، كما أن قلة برامج التدريب والتأهيل تشكل سببا آخر في تدني هذا المستوى وكذلك قلة الدعم المادي والفني للأبحاث العلمية.

الإدارة البيروقراطية في عدم تشجيع الأساتذة لعمل الأبحاث، بسبب قلة المبالغ المرسودة للبحث العلمي، وعدم توافر الكوادر المؤهلة لمساعدة الأساتذة في إجراء البحث العلمي، وقلة مصادر المعلومات بالوسائل الحديثة التكنولوجية التي تسمح بالوصول إلى المعلومات من خلال قاعدة بيانات سهلة وغياب

الامتيازات التي تقدمها الجامعة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والأنشطة الرياضية والفنية. ولفت د. العيسى إلى أنه في نهاية عام 2016 طلب من مدير جامعة الكويت تشكيل لجنة متخصصة للوقوف على أسباب انخفاض المركز التعليمي للجامعة وكيفية الارتقاء به لكنه ترك الوزارة ولم تشكل اللجنة حينها وإنما تشكلت في عام 2018 وترأسها الآن د. مني صفر من قسم الاقتصاد.

أسباب التراجع

من ناحيتها، ذكرت عضو مجلس الأمة السابقة والأساتذة المشاركة في كلية التربية بجامعة الكويت د. سلوى الجسار لـ «الأنباء»: «أن المتابع للمستوى الأكاديمي والبحثي لجامعة الكويت في المؤشرات العالمية لتصنيف جودة التعليم في الجامعة من حيث المخرجات العامة ومستوى كفاءة الخريجين، ونوعية البحث العلمي، والمستوى المهني والعلمي لأعضاء هيئة التدريس يجد تراجعاً في التصنيف إلى أدنى المستويات رغم حجم الإنفاق المادي المخصص لها والذي وصل إلى 565 مليون دينار في ميزانية العام 2019، موضحة أن جامعة الكويت رغم مرور أكثر من 50 سنة على افتتاحها إلا أنها أخفقت وتراجع مستواها خلال الـ 15 سنة الأخيرة لعدة أسباب منها:

في البداية أوضح وزير التربية ووزير التعليم العالي الأسبق وعضو هيئة التدريس بجامعة الكويت دبدر العيسى لـ «الأنباء» أن هناك مراكز تصنيفية للجامعات والتعليم العام غير محصنة من التلاعب، بمعنى أن مركز العلمي في تصنيفها يتوقف على حجم المبلغ الذي يدفع لتلك المراكز (سواء التصنيفات العربية أو الأجنبية) وأقول هذا الكلام عن تجربة! وهناك مؤسسات تقيم من خلال التصنيف المحلي بمعنى تقييم كل كلية في الجامعة على حدة، وهناك تقييم للمؤسسة التعليمية ككل، لكن «لا يفهم من كلامي هذا أن تعليمنا الجامعي أو التعليم العام في أحسن حالاته».

اللجنة التعليمية

وقال د. العيسى إنه من أجل تطوير التعليم الجامعي لابد من فصل التعليم عن السياسة المضرة به وعن التدبير المتطرف الهادئ للفكر المستنير والابتكار والبناء المهنية التعليمية الدائمة على أسباب مجلس الأمة على أن يحل محلها لجنة مؤقتة تعرض عليها مشاريع القوانين، وعلى كل من يتبوأ مركزاً قيادياً في مؤسسة تعليمية أكاديمية أن يخلع ثوبه السياسي والقبلي والمذهبي خارج أسوار الجامعة قبل أن يدخل مكتبه، فضلا عن ضرورة التصدي للفساد التعليمي من كل أطراف المجتمع ومؤسساته.

وأضاف أن عملية تصنيف الجامعات من قبل مؤسسات التصنيف المعتمدة دوليا تحتاج إلى عمل مضن للجامعة المطلوب تصنيفها من خلال توفير بيانات ومعلومات دقيقة وحقيقية وشاملة عن تلك الجامعة.

ولفت إلى أن جامعة الكويت تضم كليات مرموقة مثل الطب والهندسة والعلوم تضاهاي نظيراتها في جامعات عربية وأوروبية وأميركية، وموضحا أن هناك عوامل داخلية وخارجية تتحكم في عملية تقييم مركز الجامعة التعليمي.

عناصر التقييم

وأضاف د. العيسى أن جامعة الكويت تتعامل مع تلك المراكز الآن للحصول على التقييم المناسب في 2022 أو 2023 وهذا يعتمد على جاهزية البيانات التي تطلبها تلك المؤسسات التقييمية وأبرزها الأبحاث التي تولتها الجامعة والأبحاث التي تولها مؤسسات خارجية مثل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومركز المعلومات أو بنك المعلومات في الإدارة الجامعية والتدريس الأكاديمي، بالإضافة إلى العديد من المقاييس التي تدرج تحت تلك المعايير الأساسية مثل المصروفات المالية التي تصرفها الجامعة على الوسائل التعليمية والداخلية التي تدخل على الجامعة مثل البرامج التدريبية والدورات العلمية ونوعية التسهيلات

أفكار تطويرية متنوعة للوصول إلى المنافسة العلمية والأكاديمية دولياً

في جائحة كورونا، وطلب العيسى بإلغاء نظام التفرغ المعيب والمكلف للقياديين، وتطوير نظام الجامعات الخاصة وتكثيف الرقابة العلمية والأكاديمية عليهم. وذكر أن البعض قد يتساءل: أين كان عندما كان وزيرا من تحقيق تلك الرؤية؟ موضحة أن هناك صعوبات عدة واجهته منها ضيق الوقت وعدم وجود التكامل والانسجام والتعاون بين أعضاء الفريق الجامعي، وهو ما ألقى بظلاله على خطة تطوير التعليم الجامعي.

من مبركات المتعلم والمعلم في نفس الوقت، واعتماد أنظمة تعليمية تقوم على الفهم والتفكير والنقاش الحر، وتطوير نظام الابتعاث للتخصصات التي يحتاج إليها السوق الكويتي، ووقف التخصصات التي يوجد بها فائض، مطالبا بضرورة إنشاء مركز متكامل للمعلومات في كل كلية، وعمل مراجعة دورية (كل 4 سنوات) للمقررات والناهج التعليمية وطرق التقييم أو الاختبارات، ووضع خطط ما ألقى بظلاله على خطة تطوير التعليم الجامعي.

متميزين بعد اجتيازهم لاختبارات القبول الدولية التي تتبعها معظم الجامعات المترتبة على قمة التصنيف العالمي المعتمد، فضلا عن الاستعانة بخبرات الجامعات العالمية المرموقة من خلال إشراك قياديين تلك الجامعات في مجلس الجامعة، وتكثيف الاهتمام بالأبحاث العلمية وزيادة حجمها وتطوير نظام الترقيات في الجامعة ليتواكب مع التطورات العلمية، والهيمنة لمعظم المؤسسات العلمية العالمية، وتطوير العمل الأكاديمي والتدريسي من خلال إدخال التعليم التكنولوجي الذي يحسن

طرح دبدر العيسى أفكارا تطويرية تتركز على أنه ليس من الضروري أن من يكون في قمة الهرم الجامعي أساتذا جامعيًا، يمكن أن يكون من خارج الوسط الجامعي بشرط أن تكون له رؤية واضحة وممكن تحقيقها بالتعاون مع الفريق الأكاديمي الذي يختاره وتكون لديه القدرة على إقناع مجلس الجامعة بهذا التصور، مطالبا بضرورة إنشاء أكثر من جامعة حكومية لتحقيق المنافسة العلمية والأكاديمية، من بينها جامعة تهتم بالعلوم والتكنولوجيا والابتكارات وقبول طلبة